# الاحتمال الدلالي والنحوي في تركيب (إنْ لم يفعل)

عبد الحميد حمودي الشمري

## المقـــــدمة

تحفل اللغة العربية بكثير من الظواهر التي تكشف عن أنها لغة بيان وإفصاح عما يجول في خواطر الناطقين بها، وأنّها منحتهم بما تمتلكه من مساحات واسعة من الألفاظ والمعاني القدرة على تطويعها بما يفي بمرادهم والتعبير عن أغراضهم، بالألفاظ المفردة مرة، وبالتراكيب مرة أخرى، ولعل أبرز ما ينبئ عن ذلك تصرف المتكلم بمفرداتها، بمجاورة بعضها بعضا؛ الأمر الذي يضفي على الكلام صفة التعبير عما يتفق والمقام، وفي الوقت نفسه المحافظة على صفات المفردات المتجاورة، ومن ذلك على سبيل التمثيل مجاورة همزة الاستفهام أدوات النفي، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[سورة الانشراح/ 1]، فمجاورة الهمزة حرف النفي (لم) لم يفقدها دلالتها على الاستفهام، وكذلك لم يفقد دلالة (لم) على النفي، بل منح تجاورهما الكلام معنى لا يكون لولا هذا التجاور، وهو معنى التقرير.

وتناولت في هذا البحث صورة من صور تجاور الأدوات النحوية، وهي مجاورة حرف الشرط (إنْ) حرف النفي (لم)، وتبيان إنْ كان لهذه المجاورة أثر في دلالة هذين الحرفين، أو في أثرهما الإعرابي في الفعل المضارع الواقع بعدهما.

وقام البحث على عرض موجز لكل من حرف الشرط (إنْ)، وحرف النفي (لم)، وقد قدمت الكلام على (إنْ) لسبقه في التركيب، ثمّ أعقبته بمثله على حرف النفي (لم)، ومن ثَمَّ عرضت التركيب محللا إيّاه بالاستناد إلى أقوال النحويين والمفسرين الذين عرضوا له بالشرح والتوضيح، وذلك من ناحيتين، الأولى: الدلالة، أي دلالة كل من (إنْ) و (لم) والفعل المضارع، والأخرى: الأثر الإعرابي لكل منهما في الفعل المضارع. هذا وآخر دعوانا أَنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين

## ● إنِ الشَّرطية

حرف شرط يجزم فعلين، وذلك قولك: إنْ تقم أقمْ معك، تجزم الشرط والجزاء جميعًا[1]، وتُعَد أم باب الشرط أو أم أدوات الشرط، قال سيبويه (180هـ): (وزعم الخليل أنّ (إنْ) هي أم حروف الجزاء، فسألته: لِمَ قلت ذلك؟ فقال: من قِبَلِ أنّي أرى حروف الجزاء قد يتصرفْنَ فيكُنَّ استفهاماً، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة)[2]، وقال علي بن مسعود الفرغاني(ق 6 هـ): (أمّا (إنْ) فدلالتها على الشرط أبسط وأقوى وأعمّ، فلذلك ما جعلناها أم الباب، يدلك على البساطة أنّك إذا اعتبرت معنى ما سوى (إنْ) من الجوازم الشرطية وجدته مركبا من معنى (إنْ) وزيادة معه، فـ (مَنْ) معناه: كلّ ذي علم إنْ، و (ما) معناها: كلّ شيء إنْ)[3].

ولمّا كان الشرط سياقا فعليا اقتضى أن يليَ (إنْ) فعل يسمى فعل الشرط، وبعده فعل أو ما يقوم مقامه يسمى جوابا وجزاءً، فإنْ كان الشرط والجواب فعلين فهما على النحو الآتي:

* مضارعان، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ﴾[سورة البقرة/ 284].
* أو ماضيان، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيراً﴾[سورة الإسراء/ 8].
* أو ماضٍ فمضارع كما في قول الفرزدق[4]:

دسّتْ رسولاً بأنَّ القوم إنْ قدروا  عليكَ يشفوا صدوراً ذاتَ توغيرِ

أشار السيوطي (911هـ) إلى أنّ في هذا التركيب خروجاً من الأضعف إلى الأقوى، وهو خروج من عدم التأثر إلى التأثر[5].

* أو مضارعٌ فماضٍ كقول الشاعر[6]:

إنّ يسمعوا ريبةً طاروا بها فرحًا  منّي وما يسمعوا من صالحٍ دفنوا

وذكر ابن مالك (672هـ) أنّ أكثر النحويين يخصون هذا الوجه بالضرورة الشعرية على الرغم من أنّه قد جاء في غير الشعر، نحو قول الرسول (وآله ﷺ): (من يقمْ ليلةَ القدرِ إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدّمَ من ذنبه)[7]، وقال الفرّاء (207هـ): (وأحسن الكلام أنْ تجعلَ جواب (يفعل) بمثلها، و(فعَلَ) بمثلها، كقولك: إنْ تَتْجُرْ تربحْ، أحسن من أنْ تقولَ: إنْ تَتْجُرْ ربِحتَ، وكذلك: إنْ تَجَرْتَ ربحْتَ، أحسن من أن تقولَ: إنْ تَجَرْتَ تربحْ، وهما جائزان)[8].

وفعلا الشرط والجزاء إنْ كانا مضارعين ظهر الجزم فيهما، وإنْ كانا ماضيين فهما مبنيان على حالهما، والجزم فيهما مقدّرٌ؛ لأن أدوات الشرط تجزم الماضي تقديراً، في حين تجزمُ المضارع لفظا، ما لم يصحبْه نون التوكيد أو نون جمع الإناث[9].

أمّا من حيث المعنى التركيبي فـ (إنْ) مبهمة تُستعمَل فيما هو مشكوك في وقوعه، لذا قبُحَ أنْ يُقال: إنِ احمرّ البُسْرُ، لأنّ احمرار البُسْرِ لا بدّ كائن وحاصل[10]، قال المبرد (285هـ): (ألا ترى أنّك إذا قلت: إنْ تأتني آتِكَ، فأنت لا تدري أ يقعُ منه إتيان أم لا)[11]، وأشار أبو حيان الأندلسي (745هـ) إلى أنّ (إنْ) الشرطية تدخل على الممكن وجوده، أو المحقق وجوده المنبهم زمان وقوعه كقوله تعالى: ﴿أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾[ سورة الأنبياء/ 34]، وأشار إلى أنّها تقتضي تعليق شيء على شيء ولا يستلزم تحتّم وقوعه ولا إمكانه، بل قد يكون ذلك في المستحيل عقلا، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ [ سورة الزخرف/ 81]، ومستحيل أن يكون له ولد[12].

وقد تُستعمَل (إنْ) حيث لا شكّ إلاّ أنّه يُراد بها تنزيل الكلام منزلة المشكوك فيه، قال أبو البركات الأنباري (577هـ): (وقد تستعملها العرب وإنْ لم يكن هناك شك، جرياً على عادتهم في إخراج كلامهم مخرَج الشك، وإن لم يكن هناك شك،... ومنه قولهم: إنْ كنت إنساناً فأنت تفعل كذا، وإنْ كنت ابني فأطعني، وإنْ كان لا يُشَكّ في أنّه إنسان، وأنّه ابنه، ومعناه أنّ من كان إنساناً، أو ابناً فهذا حكمه)[13]، ومن هنا استعمل سبحانه وتعالى الكلمات استعمال المخلوقين في خطابه إياهم.

قال المبرد: (فإذا قلت: إذا أتيتني وجبَ أن يكون الإتيان معلوماً، ألا ترى إلى قولِ الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ﴾[سورة الانفطار/ 1]... أنَّ هذا واقع لا محالةَ، ولا يجوزُ أنْ يكون في موضع هذا (إنْ)، لأنَّ الله عزَّ وجلَّ يعلم، و (إنْ) إنّما مَخرَجها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر، وليس هذا مثل قوله تعالى: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾[ سورة الأنفال/ 38] لأنّ هذا راجع إليهم)[14]، ووافقه الرضي الاسترابادي(688هـ) بقوله: (أنّ (إنْ) ليست للشك، بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها، لا للشك ولو سلّمنا ذلك أيضا، قلنا: إنّه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين، وإنْ كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من التأويل، فكذا قال تعالى: ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[سورة البقرة/ 91]، و: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ﴾[ سورة البقرة/ 23]، لمّا كان أمرهم في نفسه محتملا للإيمان وضده، وللارتياب وضده، لا بالنسبة إلى علم الباري تعالى)[15]، واستنادا إلى هذه الدلالة صار الشرط الجازم في أفعال الاستقبال – أي الأفعال المضارعة – ذلك أنّ هذه الأفعال توجد أو لا توجد، وأمّا مجيء الماضي في الشرط فلأنّ الشرط يجعله دالا على

الاستقبال،كما في قوله تعالى: ﴿فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾[سورة البقرة/ 191]، ولا يقتصر هذا على العربية بل يكثر في اللغات السامية الأخرى كاللغة الأكدية واللغة العبرية واللغة الحبشية[16].

والمراد بالماضي الذي يلي أدوات الشرط الماضي لفظا، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لأَنفُسِكُمْ﴾[ سورة الإسراء/ 7]، والماضي في المعنى وهو المضارع المسبوق بـ (لم) كما في قولنا: إنْ لم تقم قمتُ، ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَداً فَلا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾[ سورة النور/ 28]، وعلى هذا يمكن تقسيم الماضي على ثلاثة أقسام[17]:

الأول: ماضٍ في اللفظ والمعنى، وهو الذي لم يدخل عليه عارض يخرجه عن أصله، كما في قولنا: قامَ زيدٌ.

الثاني: ماضٍ في اللفظ لا في المعنى، كما في قولنا: إنْ قامَ زيدٌ أكرمته، لأنه في معنى الاستقبال.

الثالث: ماضٍ في المعنى لا في اللفظ، نحو قولنا: لم يقمْ زيدٌ، لأنّ (لم) تجعل المضارع في معنى الماضي.

● **لـم**[18]

حرف نفي يدخل على الفعل المضارع ويجزمه ويقلب معناه إلى الماضي، تقول: يقومُ زيدٌ، فيكون الفعل المضارع مرفوعاً لخلوه من الناصب والجازم، ومحتملا للحال والاستقبال، فإذا دخلت عليه (لم)، قلت: لم يقمْ زيدٌ[19]، فتجزمه، وجزمها إياه أنها أثرت فيه أثرين هما النفي ونقل دلالته إلى الماضي[20].

و(لم يفعلْ) نفي لـ (فَعَلَ)، قال سيبويه: (إذا قال: فعَلَ فإنّ نفيه: لم يفعل)[21]، في حين ذكر المبرد أنّ (لم يفعل) نفي لـ (قد فعَلَ)، قال: (وذلك قولك: قد فعَلَ، فتقول مكذّبا: لم يفعلْ، فإنّما نفيت أنْ يكون فعَلَ فيما مضى)[22]، وهو بهذا على ما يبدو يرى أنَّ النفي بـ (لم) مؤكد، فينبغي لإثباتها أن يكون مؤكداً أيضا، و(قد) حين يليها الفعل الماضي تفيد تحقيقه، ولَمّا كان النفي على وفق الإثبات جَعَل (لم) مقابلها في النفي.

والمبرد بهذا يخالف إجماع النحويين على أنَّ (قد فعل) إثبات لـ (لَمّا يفعل)[23]، وأنّ أدوات الشرط يليها مثبت (لم) وهو (فعَلَ)، فيقال: إنْ قامَ زيدٌ قمتُ، كما تليها (لم) نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللّهِ﴾[ سورة هود/14]، بخلاف (قد فعلَ) الذي هو مثبت (لَمّا يفعل) فلا يقال: إنْ قد قام زيدٌ، كما لا يقال: إنْ لَمّا يقمْ، فعودل في التركيبين بين النفي والإثبات[24]، ولذلك قيل: إنّ (لم يفعل) نفي (فعَلَ) ليس معه (قد) [25].

ومهما كان الاختلاف في تقدير مثبت (لم) بين النحويين والمبرد فالفعل بعدها ماضي المعنى مضارع اللفظ، ويكون قولنا: لم يذهب، بمنزلة قولنا: ما ذهب، قال ابن السراج (316هـ): (إنَّ (لم) إذا وليها المستقبل جعلته ماضياً، تقول: لم يقمْ زيدٌ أمس، والمعنى: ما قام)[26]، وقال أبو علي الفارسي (377هـ): (أمّا (لم) فإنها تدخل على لفظ المضارع، والمعنى معنى الماضي، ألا ترى أنّكَ تقول: لم يقُم زيدٌ أمسِ، فلو كانَ المعنى كاللفظ لم يجُز هذا كما لا يجوزُ: يقومُ زيدٌ أمسِ)[27].

في حين ذهب أبو موسى الجزولي (607هـ) إلى أنها تدخل على الفعل الماضي، فتصرف لفظه إلى المضارع دون معناه قال: (والماضي بالوضع... له قرينتان تصرفان لفظه إلى المبهم دون معناه، وهما لم و لمّا الجازمتان)[28].

وقد ردّ ابن الحاجب (646هـ) ما ذهب إليه الجزولي، بقوله: (وقد عبّر بعضهم عن ذلك بأن قال: لم ولمّا تقلب لفظ الماضي إلى المضارع، وهؤلاء وإنْ لم يكن بينهم وبينَ الآخرين خلاف في المعنى إلا أنَّ العبارة ليست بجيدة، لأنَّ قولهم: تقلب لفظ الماضي إلى المضارع ممّا يوهم صحة دخول (لم) على الماضي، وليس كذلك، وأيضاً فإنَّه يوهم أنَّ المضارع على معناه)[29].

واستعمال المضارع بمعنى الماضي من الظواهر التي عُرِفت بها اللغة العربية وغيرها من اللغات السامية، كاللغة العبرية، التي حافظت على استعمال المضارع بمعنى الماضي محافظة واسعة[30]، وعلى هذا تكون (لم ) من الأدوات التي يراد بها تبيين جهة الزمن في الفعل المضارع الواقع بعدها، ومما يدل على أنّ لها وللمضارع بعدها قوة الدلالة على الماضي وضعا جواز العطف عليهما بصيغة الماضي[31]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ۞ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ۞ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾[سورة الفيل/ 1- 3]، قال ابن خالويه (370هـ): (الواو: حرف نسق، وأرسل: فعل ماضٍ، فإنْ سأل سائل: كيف عُطِفَ بماضٍ على مستقبل؟ فقل: المستقبل في (ألم يجعل) بمعنى الماضي، فعُطِفَ ماضٍ على ماضٍ)[32]، ومثله قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۞ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾[سورة الانشراح/ 1-2]، قال أبو حيان الأندلسي (745هـ): (دخلت همزة الاستفهام على النفي فأفاد التقرير على هذه النعمة وصار المعنى: قد شرحنا لك صدرك، لذلك عُطِفَ عليه الماضي وهو (وضعنا))[33]، وجواز عطفهما على الماضي لفظا ومعنى كقولنا: ذهب الرجل ولم يرجع إلينا، وقد ورد مثل هذا في قوله تعالى: ﴿ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾[سورة طه/ 94]، فـ ﴿وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾ وهو مضارع مسبوق بـ (لم) ومعطوف عطف نسق على ﴿فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ وهو ماض في اللفظ والمعنى[34].

بعد معرفة (إنْ) و (لم) ومعانيهما واستعمال كلٍّ منهما في سياقها، أقول: إنْ دخلت (إنْ) الدالة على الاستقبال على (لم) الدالة على الماضي كما في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾[ سورة البقرة / 24]، فهل في ذلك تعارض بينهما؟ أي: هل يعني أنّ (لم) أُلغِيَ أثرها في قلب الفعل المضارع إلى الماضي، وأنها صارت للنفي المجرد حالها في هذا حال (لا) حين تقع بين ( إنْ) والفعل المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ﴾[ سورة التوبة /40]؟ وما الذي يجزم الفعل المضارع في مثل هذا التركيب، أ تجزمه (إنْ) أم تجزمه (لم) أم يتنازعان العمل فيه؟ والجواب عن هذا كله ينحصر في أمرين يخصّان تركيب (إنْ لم يفعل) هما: دلالة كل منهما في التركيب، وأثرها الإعرابي.

- **الدلالة**

ذكر بعض النحويين أنّ (إنْ) إذا دخلت على (لم) أبطلت فيها معنى القلب، وقصرت دلالتها على النفي فحسب، قال ابن فارس (395هـ): ((لم) تنفي الفعل المستقبل، وتنقل معناه إلى الماضي، نحو: لم يقم زيد، تريد: ما قام زيد، فإن دخل عليها حرف جزاء لم تنقل معنى الاستقبال، تقول: إنْ لم تقم)[35].

وقال الإربلي (741هـ): (إذا دخل حرف الشرط على (لم) نحو: (إنْ لم تقم أكرمك) أقرّ معنى الاستقبال في مدخول (لم) لأنّ الشرط لا يكون إلاّ بالمستقبل، وبقيت (لم) حينئذٍ لمجرّد النفي فبـ (إنْ) بطل أحد معنييها، ولو نفي المضي لم يبقَ لـ (إنْ) معنى)[36].

وتابعهما بعض الباحثين المعاصرين ومنهم عباس حسن الذي يقول: (وإذا دخلت أداة الشرط على (لم) صار المضارع بعدها متجرداً للزمن المستقبل المحض، وبطل تأثير (لم) في قلب زمنه للماضي، ومعنى

هـذا أنّ (لم) تقلب زمن المضارع من الحال والاستقبال إلى الماضي بشرط ألاّ تسـبقها إحـدى الأدوات الشرطية التي تخلص زمنه للمستقبل المحض، فإنْ سبقته إحدى هذه الأدوات مثل (إنْ)... لم ينقلـب زمنـه للماضي، وصار التأثير في زمنه مقصوراً على أداة الشرط وحدها، فتخلصه للمستقبل المحض، كالشأن فـي الأدوات الشرطية التي تجعله للمستقبل المحض)[37].

والأمـر نفسه عند الدكتور مصطفى النحاس، فعنـده أنَّ (ما) النافية تفقـد الدلالة على الماضي إذا وقعت جوابا للشرط، كما تفقده (لم) إذا اقترنت بها (إنْ) الشرطية، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَـلْ فَمَـا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾[سورة المائدة/ 67]، وقال: (ومعنى هذا أنَّ قول النحاة: إنَّ (لم) و (ما) يدلان على الماضـي، لـيس على إطلاقه، بل هو مرتبط بسلوك الأداة في السياق)[38]، وهذا ما نجده أيضا عند كلٍّ من الـدكتور هـادي نهر[39]، والدكتور كمال إبراهيم بدري[40]، والباحث عبد الجبار توامة[41].

وإذا ما تتبعنا أقوال النحويين في تركيب (إنْ لم يفعل) نجد الأمر مختلفا عمّا ذهب إليه ابن فـارس ومن تابعه، إذ أثبتوا عند تحليلهم هذا التركيب أنّ (لم) حين تدخل عليها (إنْ) لا يتغير شيء من دلالتها علـى معنى الماضي لتمكن (لم) منه، على الرغم من أنَّ (إنْ) من الأدوات التي تصرف الفعل إلى الاستقبال، قـال مكي بن أبي طالب القيسي (437هـ) في تعليقه على قوله تعالى: ﴿وإنْ لم تغفر لنا وَتَرْحَمْنَا﴾[ سـورة الأعـراف /23]: (دخلت (إنْ) على (لم) لتردّ الفعل إلى أصله في لفظه وهـو الاستقبال، لأنّ (لم) ترد المسـتقبل إلـى معنى المضي، و(إنْ) ترد الماضي إلى معنى الاستقبال، فلمّا صارت (لم) ولفـظ المسـتقبل بعـدها بمعنـى الماضي ردّتها (إنْ) إلى الاستقبال لأنّ (إنْ) ترد الماضي إلى معنى الاستقبال)[42].

وأشار ابن قيم الجوزية (751هـ) إلى أنّ الفعل بعد حرف الجزاء لَمّا كان يقع بلفظ الماضي، حسن وقوع المضارع المنفي بـ (لم) بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[ سورة المائـدة / 73]، وهما جازمتان ولا يجتمع جازمان كما لا يجتمع في شيء من الكلام عاملان من جنس واحد، ولكن لَمّا كان الفعل بعدها ماضيا في المعنى، وكانت متصلة به حتى كأنَّ صيغته صيغة الماضي لقوة الدلالة عليه بـ (لم)، جاز وقوعه بعـد (إنْ) [43].

وذكر الخضري (1287هـ) أنّ الأصل في ﴿إنْ لم تفعلوا﴾[ سورة البقرة / 24]: إنْ ثبت أنّكم لم تفعلـوا، وقال: (فمضي (لم) في عدم الفعل، واستقبال (إنْ) في إثبات ذلك العـدم على حدّ ﴿إنْ كان قميصه قُدّ﴾[ سـورة يوسف / 27]، فإنَّ المعلق عليه إثبات القـد لا هو نفسه لسبقه على وقت المحاكمة)[44]، أي إنَّ المعلّق عليه فـي قوله تعالى إثبات عدم الفعلِ لا عدم الفعلِ نفسه، وكلامه هذا (مبني على أنَّ (كان) قوية فـي الدلالـة علـى الزمان، فحرف الشرطِ لا يقلب ماضيها مستقبلا، وإلاّ فكلُّ ماضٍ دخل عليه الشرط قلبه مستقبلا مـن غيـر حاجة إلى تأويل نحو: إنْ قام زيدٌ قامَ عمرو، فعلى هذا القول كونه كذلك)[45].

ولعل في ما ذكره المفسرون أيضا في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَـاتَّقُواْ النَّـارَ الَّتِـي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾[ سورة البقرة / 24]، ما يخالف مذهب ابن فارس والإربلي ومن تبعهمـا ووافقهما من المعاصرين، ويؤيّد ما ذهب إليه النحويون.

فقد ذكر أبو الحسن الواحدي (468هـ) أنّ معنى (إنْ لم تفعلوا) فإن لم تفعلوا فيمـا مضـى، ولـن تفعلوا فيما يستقبل أبدا[46].

وقال الزمخشري (538هـ): (قال لهـم: فإذا لم تعارضوه ولم يتسهل لكم ما تبغـون وبان لكم أنّه معجوز عنه، فقـد صرح الحق عن محضه ووجب التصديق... وإذا صحّ عندهم صدقه ثمّ لزموا العناد ولم ينقادوا ولم يشايعوا استوجبوا العقاب بالنار، فقيل لهم: إن استبنـتم العجز فاتركوا العناد)[47].

وقال القرطبي (671هـ):(قوله تعالى:﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ يعني فيما مضى،﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ أي:تطيقوا ذلك فيما يأتي،... فإن قيل: كيف دخلت (إنْ) على (لم) ولا يدخل عامل على عامل؟ فالجواب أن (إنْ) ها هنا غير عاملة في اللفظ، فدخلت على (لم) كما تدخل على الماضي؛ لأنها لا تعمل في (لم) كما لا تعمل في الماضي؛ فمعنى إن لم تفعلوا: إن تركتم الفعل)[48].

وذكر الآلوسي (1270هـ) أنّ الذي سوّغ اجتماع (إنْ) و (لم ) مع ما بينهما من تنافٍ في الدلالة، أنّ (إنْ) للاستقبال و (لم ) للماضي، كأنّه قال: فإنْ تركتم الفعل، فيفيد الكلام استمرار عدم الإتيان المحقق في الماضي[49].

ومن هنا يتبين أنّ (لم يفعل) دال على الماضي وإنْ سبقته (إنْ) التي تدل على الاستقبال، وأنّ دخولها عليه تصرفه بمجموعه إلى الاستقبال، لا كما قد يُتَوَهّم من أنّها تتخطى (لم ) فتجعله دالا على الاستقبال بعد أنْ جعلته (لم ) ماضيا، ولقوته وتمكنه من الماضي، نجد الفراء (207هـ) يجعله بمنزلة (كان) حين تقع بعد أداة الشرط، فهو يقول: (كيف قال قوله: ﴿فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾[ سورة البقرة /265]، وهذا أمر قد مضى؟ قيل أضمرت (كان) فصلح الكلام)[50].

وهذا يدل على أنّ (إنْ) لا تصرف الماضي إلى المستقبل في كل الأحوال، ولاسيما حين يكون فعل الشرط بعدها الفعل (كان)، قال الرضي: (اعلم أنّ (إنْ) يكون شرطها في الأغلب مستقبل المعنى، فإنْ أردت معنى المضي، جعلت الشرط لفظ (كان) كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ... ﴾[ سورة المائدة / 116]، و: ﴿إِنْ كانَ قَمِيصُهُ... ﴾[ سورة يوسف/ 26]، فكان مدلوله هو الزمن الماضي فقط، ومع النص على المضي لا يمكن استفادة الاستقبال)[51].

ومجيء فعل الشرط ماضيا سواء أكان في اللفظ أم في المعنى يشتمل على نكتة لطيفة، وهي تنزيل الشرط بالنسبة إلى جوابه منزلة الفعل الماضي، ذلك أنّ الشرط لا يكون إلا متقدّما على الجواب وسابقا له، فإذا جيء به ماضيا كان ذلك تأكيداً للجواب وتحقيقا له، لأنّ الجواب لا يقع إلا بعد وقوع الشرط وتحققه[52]، وعلى هذا يكون الشرط في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾[سورة البقرة/ 24]، ماضيا بالقياس إلى الجواب، لأنّ اتقاء النار لا يكون حاصلا ومتحققا إلا بعد تحقق عدم الفعل، وثبوت هذا العدم، ودخوله في حيز الوجود، فإنّ الله سبحانه وتعالى اعترض عليهم بقوله (ولن تفعلوا) تأكيدا منه سبحانه على عدم قدرتهم على معارضة القرآن، وأنّهم لا يصمدون إزاء التحدي، وإنْ كان ذلك ظنّهم بحسب ما خاطبهم به سبحانه وتعالى.

وأمر آخر يتحصل من مجيء فعل الشرط ماضيا، وهو إنزال غير المتيقن منزلة المتيقن، وغير الواقع منزلة الواقع[53]، قال ابن جني: (وكذلك قولهم: إن قمتَ قمتُ؛ فيجيء بلفظ الماضي والمعنى معنى المضارع، وذلك أنَّه أراد الاحتياط للمعنى، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه، حتى كأنَّ هذا قد وقع واستقر لا أنَّه متوقَّع مترَقَّب)[54].

- **الأثر الإعرابي**

قبل الكلام على الأثر الإعرابي وبيانه يردُ هنا سؤال وهو: هل ثَمَّةَ تنازع في العمل بين (إنْ) و (لم)؟

قال ابن عصفور في تعريف التنازع: (وهو أنْ يتقدّم عاملان فصاعدا، ويتأخر عنهما معمول فصاعدا، كل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى)[55]، ولا يكونُ التنازع إلاّ بين عاملينِ فعليين أو شبههما

متفقينِ أو مختلفينِ، ويكون بينهما ارتباطٌ[56]، فالمتفقان نحو قولِه تعالى: ﴿قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾[سورة الكهف/ 96]، والمختلفان نحو قوله تعالى: ﴿فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ﴾[سورة الحاقة/ 19]، وما يشبه الفعلين نحو قول الشاعر[57]:

عُهِدْتَ مُغيثًا مُغنيًا مَن أَجَرتَهُ فلم أَتَّخِذْ إلاّ فِناءَكَ مَوئِلا

أمّا إنْ كان العاملانِ حرفيينِ فلا يقعُ تنازع بينهما، كما لا يقع بين حرفٍ وغيره[58]؛ لأنَّ الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات[59]، هذا هو الأصل العام، في حين أنَّ ضياء الدين ابن العلجِ(650هـ)[60] فيما نقله عنه خالد الأزهري(905هـ) ذهب إلى جواز تنازع العاملين الحرفيين مستدلا على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾[سورة البقرة/ 24]، ورُدَّ هذا الرأي بأنَّ من شرط التنازع الاتحاد في المعنى[61]، ومن ثَمَّ فليس من تنازع بين (إنْ) و (لم) في طلب الفعل المضارع بعدهما؛ لأنَّ (إنْ) في النص تطلب مثبتًا، و (لم) تطلب منفيًا، لذا انتفى الاتحاد فيما بينهما.

ولَمّا كان أمرهما كذلك فأيٌّ منهما الجازم للفعل المضارع؟ (إنْ) أم (لم)؟ اختلف النحويون في ذلك على فريقين: الأول ذهب إلى أنَّ الفعل المضارع مجزوم بـ (إنْ)، وأنَّ (لم) لا أثر لها فيه. أمَّا الفريق الآخر فرأى أنَّه مجزوم بـ (لم)، وأنَّ المجموع مجزوم المحل بـ (إنْ).

فمن الفريق الأول رضي الدين الاسترابادي الذي يقول: (اعلم أنَّ أداة الشرط سواء كانت (إنْ)، أو ما تضمّن معناها... لا يكون شرطها إلا فعلا غير مصدَّر بشيء من الحروف؛ لشدة طلبها للأفعال، بلى، يجيء مضارعا مصدَّرًا من جملتها بـ (لا) و (لم). أمّا (لا) فلأنها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل، نحو: جئتُ بلا مالٍ. وأمَّا (لم) فلأنها لتغييرها المضارع إلى الماضي، صارت كجزئه، مع قلة حروفها)[62].

ويقول في موضع آخر: (واختصّت (لَمّا) أيضا بعدم دخول أدوات الشرط عليها، فلا نقول: إنْ لَمّا تضربْ، ومَنْ لَمّا تضربْ، كما تقول: إنْ لم تضربْ، وكأنَّ ذلكَ لكونِها فاصلة قوية بين العامل الحرفي وشبهه وبين معموله)[63].

وممن تابع الرضي الاسترابادي علاء الدين الإربلي إذ قال: (إذا دخل حرف الشرط على (لم) نحو: إنْ لم تقم أكرمكَ، أقرَّ معنى الاستقبال في مدخولِ (لم)؛ لأنَّ الشرط لا يكون إلاّ بالمستقبل، وبقيت (لم) حينئذٍ لمجردِ النفي، فبـ (إنْ) بطل أحد معنييها، ولو نفي المضي لم يبق لـ (إنْ) معنى)[64].

وقال عبد الرحمن الجامي(898هـ) في كلامه على (لَمّا): (وتختص أيضا بعدم دخول أدوات الشرط عليها، فلا تقول: إنْ لَمّا يضربْ، ومَن لَمّا يضرب، كما تقول: إنْ لم يضربْ، ومَن لم يضرب، وكأنَّ ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله)[65]، وهو بهذا يشير إلى أنَّ الجازم (إنْ)؛ لأنَّ (لم) لقلة حروفها تكون فاصلة ضعيفة بين (إنْ) والفعل المضارع.

ومن المحدثين الذين بحثوا هذا التركيب عباس حسن الذي رجّح أنَّ الجزم يكون بـ (إنْ) لقوتِها وسبقها، فكما تؤثر في زمنه فتجعله للمستقبل الخالص، تؤثر في لفظه فتجزمه كما جزمت جوابه، وخلصت زمنه للمستقبل، قال: (وفي هذه الحالة تقتصر (لم) على نفي معناه دون جزمه، ودون قلب زمنه للماضي، والأخذ بهذا الرأي أحسن)[66].

أي – على وفق ما ذكره الرضي – إنَّ حرف الشرط هو العامل في الفعل المضارع، وإنَّ (لم) لا تعمل فيه لسببين، الأول: أنّها صارت جزءاً منه، والآخر: أنَّها لم تتطاول بحروفها لتكون فاصلة قوية بين العامل والمعمول كما في (لَمَّا).

وهذا الكلام مبني على أمرين، الأول: أنَّ الحرف إذا صار جزءا من اللفظ لا يعمل فيه شيئا، وإن اختص به، كما هو الحال في (أل التعريف، والسين، وسوف)، والأمر الآخر: أنَّ طول الفاصل بين العامل الحرفي ومعموله يؤثر في العامل، وهو ما في (لَمّا)؛ لأنها مكوّنة من أربعة أحرف. أمّا (لم) فمن حرفين، ومن ثَمَّ فهي ليست فاصلة طويلة.

ذكر الدماميني(828هـ): أنَّ هذا من الرضي تصريح بأنَّ حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي، مثل: إنْ لم تقم[67]، رادًّا عليه هذا بقوله: (وليس كذلك... فأمّا هذا الأمر... فيمكن ترتيبه على ذلك باعتبار أنَّ النفي عومل معاملة الإثبات، فكما أنَّ (فَعَلَ) يكون شرطا يكون نفيُه، وهو (لم يفعلْ) كذلك، وكما أنَّ (قد فَعَلَ) لا يكون شرطا كذلك نفيُه، وهو (لَمَّا يفعلْ) لا يكونُ شرطا)[68]، قال يس العليمي(1061هـ): (وهذا أحسن من قول الرضي)[69].

ومن جهة أخرى فممّا لا شكَّ فيه أنَّ (لم) عاملة في الفعل المضارع، وهي مختصة به، وهذا يعني أنَّها لا يمكن أنْ تكون جزءاً منه؛ لأنَّ كلَّ حرف اختص بشيء، فإنَّه يعمل فيه ما لم يُنزَّل منزلة الجزء منه[70]، وعلى هذا فـ (إنْ) لا يمكن أنْ تتخطى (لم)، وتكون هي العاملة في الفعل المضارع، بل إنَّ شدة طلب (لم) للفعل، وقوة أثرها فيه يجعلها مما لا يمكن أنْ تضعف أو تلغى بسبب دخول (إنْ) عليها، قال العكبري(616هـ): (قوله تعالى: ﴿فَإِن لَمْ تَفْعَلُوا﴾ الجزم بـ (لم) لا بـ (إنْ)؛ لأنَّ (لم) عامل شديد الاتصال بمعموله)[71].

أمّا الرأي الآخر في هذا التركيب فهو الذي عليه أكثر النحويين والمفسرين، إذ يذهب هؤلاء جميعا إلى أنَّ جزم المضارع يكون بـ (لم)، وأنَّ المجموع مجزوم في المحل بـ (إنْ)، كما هو الحال عند دخولها على الفعل الماضي فتجزمه في المحل دون اللفظ، ويمكن تبيين هذا في عرض ما قاله كلٌّ منهم في هذا التركيب.

فمن النحويين أبو جعفر النحاس (338هـ) الذي قال: ((فإنْ لم تفعلوا) يقال: كيف دخلت (إنْ) على (لم)، ولا يدخل عامل على عامل؟ فالجواب: أنَّ (إنْ) هنا غير عاملة في اللفظ، فدخلت على (لم) كما تدخل على الماضي؛ لأنها لا تعمل في (لم) كما لا تعمل في الماضي)[72].

وقال أبو محمد الصيمري(ق4هـ): (فإذا قلت: أكرمُك إنْ أكرمتَني، حسُنَ؛ لأنَّ (إنْ) لم تعمل في لفظ الشرط، وإنَّما عملت في موضعه كما قال الله عز وجل: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[سورة الأعراف/ 23]، فالجواب (لَنَكُونَنَّ)؛ لأنَّ (إنْ) لم تعمل في لفظ الشرط؛ لأنَّ الجازم لـ (تغفر) (لم))[73].

وقال الزمخشري في كلامه على بيت الشنفرى الأزدي[74]:

شَكَا وشَكَتْ ثُمَّ ارعَوى بَعدُ وارعوَتْ ... وللصَّبْرُ إنْ لم ينفعِ الشَّكْوُ أَجمَلُ

(و (إن) الشرطية إذا تعقبها (لم) كان الجزم بـ (لم) لا بها، وإنْ دخلت على (لا) كان الجزم بها لا بـ (لا)، وإنّما كان كذلك؛ لأنَّ (لم) عامل يلزمه معموله، ولا يفرق بينهما بشيء، وأمّا (إن) الشرطية، فالتفرقة بينها وبين معمولها بمعمول معمولها جائزة، مثاله: إنْ زيداً تكرمْ أكرمْه، وتدخل أيضا على الماضي، فلا تعمل في لفظه، و (لم) تلازم العمل، وأمّا (لا) فغير عاملة إذا كانت نافية، فلذلك أسند العمل إلى (إنْ)، فمن الأول قوله تعالى: ﴿ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ﴾[ سورة الأحزاب/ 60]، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ وَإِلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي﴾[ سورة هود/ 47]، فالجزم هنا بـ (إنْ)، وفي الأول بـ (لم))[75].

وقال ابن الخشاب(567هـ): (ولاتصال (لم) بما تنفيه، وكونها معه كالشيء الواحد وقعت شرطا وجزاءً، كما يقع الفعل المفرد من حرف يدخل عليه شرطا وجزاءً، وذلك حين تقول: إنْ لم تقمْ لم أقمْ، فالأولى مع فعلها شرط، والثانية مع فعلها جزاء، وكلا الحرفين مع منفيه في موضع جزمٍ بـ (إنْ)، فهذا كما تقول: إنْ تقمْ أقمْ)[76].

وقال ابن عصفور(669هـ):(إذا اجتمع طالبان عاملان فإنَّ المعمول للمتأخر منهما نحو: إنْ لم يقم زيدٌ قام عمرو،فـ (يقمْ) تقدّمه عاملان (إنْ) و (لم)، والذي يعمل فيه إنَّما هو المتأخر وهو (لم) بدليل أنَّ أداة الشرط إذا جزمت فعل الشرط فإنّه يفتح استعمال الجواب غير مجزوم في اللفظ، بل لا يوجد ذلك إلا في ضرورة شعر،... فلو كان (يقوم) من: إنْ لم يقُم زيد قام عمرو، مجزوما بـ (إنْ) لوجب أنْ لا يجوز في الجواب فعل ماض إلاّ في الشعر أو في نادر الكلام، وكونه من كلام العرب الفصيح دليلٌ على أنَّ الجازم (لم) دون (إنْ) لمجاورتها له)[77].

وقال السمين الحلبي(756هـ): (قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ (إنْ) الشرطية داخلة على جملة (لم تفعلوا) و (تفعلوا) مجزوم بـ (لم)، كما تدخل (إن) الشرطية على فعل منفي بـ (لا) نحو: (إنْ لا تفعلوه) فيكون (لم يفعلوا) في محل جزم بها)[78].

وقال يس العليمي: (فإنْ قلت: فما تصنع في مثل: فإنْ لم تفعلوا؟ قلت: عامل الفعل (لم) لا (إنْ)؛ لأمور أحدها: أنَّ إعمال (إنْ) يقتضي إهمال (لم)، ولم يثبت إلا في شاذ ولا عكس؛ لأنَّ (لم) والفعل يكون في محل جزم بـ(إنْ). الثاني: (لم) لا تفصل من الفعل، فهي له أطلبُ بخلاف (إنْ)، نحو: إنْ ما يقم، إنْ لا يقم. الثالث: أنَّ(لم) لا تدخل إلا على الفعل، فهي به أخصُّ، و(إنْ) تدخل في اللفظ على الاسم، نحو: وإنْ أحدٌ. الرابع: أنَّ(لم) لا تدخل إلاّ على المضارع، و(إنْ) تدخل على الماضي والمضارع، و(لم يفعل) في تأويل الماضي، فإذا جعلنا العمل لـ (لم) فقد أعطينا كلاًّ ما هو له، ولم نفوّت أحدهما شيئا هو له)[79].

ولم يخالف النحويون الكوفيون نحويي البصرة في الكلام على هذا التركيب، فهم يرون أنَّ جزم الفعل المضارع في نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ إنَّما هو بـ (لم) وأنَّ المجموع مجزوم بـ (إنْ)، وهذا ما نلمسه في كلام أبي بكر الأنباري(328هـ) في تعليقه على هذا النص الكريم إذ يقول: (والوقف على (لم) في (تفعلوا) قبيح؛ لأنَّه مجزومٌ بـ (لم)، والجازم والمجزوم بمنزلة حرف واحد)[80].

أمّا المفسرون فلم يبتعدوا عن النحويين في تحليلهم تركيب (إنْ لم والفعل المضارع)، بل حرصوا حرصا شديدا على تبيان طبيعته، وأنَّ جزم المضارع فيه بـ (لم)، وأنَّ (إنْ) قد دخلت على المجموع فصار مجزوما في المحل.

قال أبو الحسن الواحدي: (قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ الآية.(لم) حرف يجزم الفعل المضارع، ويقع بعدها بمعنى الماضي، كما يقع الماضي بعد حرف الجزاء بمعنى الاستقبال، ولهذه المشابهة بينها وبين حروف الجزاء اختير الجزم بـ (لم))[81].

وقال ابن عطية(546هـ): (وقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾، دخلت (إنْ) على (لم)؛ لأنَّ (لم تفعلوا) معناه تركتم الفعل، فـ (إنْ) لا تؤثر كما لا تؤثر في الماضي من الأفعال، و (تفعلوا) جزم بـ (لم))[82].

وقال ابن أبي الربيع(688هـ): (قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ أي: فإن لم تأتوا بمثله،... فالشرط هنا: الفعل مع حرف النفي، ويتنزل منزلة الفعل الماضي، فتقول: آتيكَ إنْ لم تأتني، كما تقول: آتيكَ إنْ أتيتني، ولا تقول: آتيكَ إن تأتني،... فتفعلوا مجزوم بـ (لم)، و(لم تفعلوا) في موضع جزم بـ (إنْ))[83].

ويمكن القول إن ما ذكره محيي الدين شيخ زادة(951هـ) في تحليل هذا التركيب من أوفى الآراء في هذا الشأن، وفيه الكفاية عن ذكر بقية الآراء، وسأسجل ما قاله بنصه على الرغم من طوله لأنَّ ذكره بمعناه قد يخل بالمطلوب منه، فهو يقول: (إنَّ كلمتي (إنْ) و(لم) من جوازم الفعل المضارع، وقد اجتمعتا على معمول واحد، وقد تقرّر امتناع توارد عاملين مستقلين على معمول واحد؛ لاستلزامه كون الشيء الواحد بالنسبة إلى حكم واحد محتاجا إليه، ومستغنى عنه معا، وتقرر الجواب أنَّ العامل فيه إنّما هو كلمة (لم)، وكلمة (إنْ) غير عاملة لفظا، واستُدِلَّ على رجحان الأول على الثاني بوجهين: الأول أنَّ (لم) مختصة بوجوه كل واحد منها يرجح إعمال (لم) على إعمال (إنْ)، وقد اجتمعت تلك الوجوه في (لم) فتعيّن كون العمل لها دون (إن)، الوجه الأول من تلك الوجوه أَنَّ (لم) واجبة الإعمال حيث لا يتخلف الجزم عنها بخلاف (إنْ)، فإنّها قد تدخل على الماضي فلا تعمل حينئذ. والوجه الثاني أَنَّ (لم) مختصة بالمضارع ولا تدخل على الماضي أبدا من حيث إنَّ وضعها لقلب المضارع ماضيا، فتختص به ضرورة، ولا شكَّ أنَّ اختصاص العامل بما يظهر فيه العمل له زيادة تأثير في العمل. والوجه الثالث منها أنَّها واجبة الاتصال بمعمولها بخلاف (إنْ) فإنَّه لا يجب اتصالها بمعمولها كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[سورة التوبة/ 6]، ولا شكَّ أَنَّ قرب العامل من معموله مما يرجح العمل. الدليل الثاني مما يدل على رجحان (لم) في العمل على إعمال (إنْ) أَنَّ كلمة (لم) أمسُّ اتصالا بالفعل من حيث إنَّها تغيّر معنى المضارع، فصارت كلمة (إنْ) الداخلة على الفعل المنفي بـ (لم) بمنزلة الداخلة على المجموع الكائن بمعنى الماضي. فكأنَّه قيل: فإنْ تركتم الفعل، ولا شكَّ أنَّها لا تعمل في الماضي)[84].

ويمكن القول أيضا إنَّ الدليل على أنَّ الجزمَ بـ (لم) دون (إنْ)، وقوع جواب الشرط فعلا ماضيا في فصيح الكلام، ولو كان الجزم بـ (إنْ) لَما وقع جواب الشرط ماضيا، وقد عمل الشرط في الفعل الأول إلاّ في الشعر على الأصح؛ فاتضح أنَّ العمل لـ (لم) دون (إنْ)[85].

- **خلاصة البحث**

بعد أن عرض البحث لتركيب (إنْ لم يفعلْ)، تحليلا وتفسيرا لبيان الأثر الدلالي والإعرابي، لكلٍّ من (إنْ) و (لم) في الفعل المضارع، ليكون أنموذجا لتجاور الأدوات، ومدى تأثير بعضها في بعض، خرج بالنتائج الآتية:

1. يقسم الماضي على ثلاثة أقسام هي: الماضي في اللفظ والمعنى وهو الذي لم يدخل عليه عارض يخرجه عن أصله، والماضي في اللفظ دون المعنى، وهو الذي دخلت عليه أداة الشرط الجازمة؛ لأنه في معنى الاستقبال، والماضي في المعنى دون اللفظ، وهو الفعل المضارع الذي دخلت عليه (لم) فجعلت معناه ماضيا.
2. خالف المبرد إجماع النحويين في أن إثبات (لم يفعل) هو (فعل) حين جعل إثباته (قد فعل)، وخالف إجماعهم ثانية في هذا؛ لأن إجماعهم على أن (قد فعل) إنّما هو إثبات (لَمّا يفعل).
3. يكون تركيب (لم يفعل) دالا على الماضي في المعنى؛ لقوة دلالته عليه، وشدّة ارتباط (لم) بالفعل، فإن دخلت عليه (إنْ) صرفته بمجموعه إلى الاستقبال، لا كما قد يُتَوَهّم من أنّها تلغي أثر (لم)، فتجعلها تتجرد لنفي المضارع من دون قلب معناه إلى الماضي.

4. ليس ثمَّة تنازع بين (إنْ) و (لم) في العمل؛ لأنَّ التنازع لا يقع بين العوامل الحرفيـــة، لأنَّ الحـــروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات، ولأنّ من شرط التنازع الإتحاد في المعنى، في حـــين أنَّ (إنْ) تطلب مثبتًا، و (لم) تطلب منفيًا.
5. يكون جزم المضارع في تركيب (إنْ لم يفعلْ) بـــ (لم) لأنها أشد طلبا له، واختصاصا به، وهـــي معـــه بمنزلة الماضي لفظا، لذا جاز وقوعه بعد أداة الشرط (إنْ) لَمّا كان مثبته يقع بعدها، وكما تجزم مثبته في المحل دون اللفظ، جزمت (لم يفعل) بالمحل أيضا دون اللفظ.

**الهوامش**

1. ينظر: معاني الحروف/ 74، والجنى الداني/ 228.
2. الكتاب 63/3.
3. المستوفى في النحو/ 447.
4. شرح ديوان الفرزدق 360/1، والرواية فيه (دسّت إلي)، والتوغير: الإغراء بالحقد، وينظـــر: الكتـــاب 69/3.
5. ينظر: همع الهوامع 454/2.
6. ينظر: المحتسب 206/1، وشرح ديوان الحماسة 1450/2.
7. صحيح البخاري/ 14 (الرقم 35)، وينظر: شرح الكافية الشافية 1586/3.
8. معاني القرآن 276/2.
9. ينظر: معاني الحروف/ 74، وشرح المقدمة المحسبة 245/1، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ/ 349.
10. ينظر: شرح المفصل 4/9، والإتقان في علوم القرآن 149/1.
11. المقتضب 56/2.
12. ينظر: البحر المحيط 190/5.
13. الإنصاف في مسائل الخلاف 634/2 (المسألة 88).
14. المقتضب 56/2.
15. شرح الرضي على الكافية 87/4.
16. ينظر: التطور النحوي/ 198.
17. ينظر: الحلل في إصلاح الخلل/ 90، وشرح التسهيل لابن مالك 4/ 74، وحاشية الخضري 2/ 188.
18. أصلها عند الفرّاء (لا) جعلت ألفها ميما. ينظر: مفتاح العلوم 167، وشرح الرضي على الكافية 38/4، ولم أعثر على مثل هذا الرأي للفرّاء في معاني القرآن، وقد ردّ ابن يعيش في شرح المفصل 16/7 هذا الرأي بقوله: (ولا أدري كيف اطلع على ذلك، إذ ذلك شيء لا يطلع عليه إلا بنص من الواضع).
19. ينظر: رصف المباني/ 280، وشرح شذور الذهب/ 43، والتراكيب اللغوية في العربية/ 335.
20. ينظر: معاني الحروف/ 100، وشرح المفصل 7/ 41-42.
21. الكتاب 3/ 117، وينظر أيضا 1/ 136، و220/4.
22. المقتضب 46/1.
23. ينظر على سبيل التمثيل: الكتاب 3/ 117، والأصـــول في النحو 2/ 157، ومعـــاني الحروف/ 132، المفصـــل في علم العربية/ 307.

24. ينظر: شرح التصريح على التوضيح 397/2، ومعاني النحو 390/4.
25. ينظر: شرح المقدمة المحسبة 243/1، وشرح المفصل41/7.
26. الأصول في النحو 158/2.
27. الإيضاح العضدي/ 319.
28. المقدمة الجزولية/ 34.
29. الإيضاح في شرح المفصل 2/ 217.
30. ينظر: التطور النحوي/ 88، والتراكيب اللغوية في العربية/ 336.
31. ينظر: دراسات في الأدوات النحوية/ 46.
32. الطارقية في إعراب ثلاثين سورة من المفصّل/ 378.
33. البحر المحيط 483/8، وينظر: الدر المصون 540/6.
34. ينظر: الدر المصون 5/ 49.
35. الصاحبي في فقه اللغة/ 164.
36. جواهر الأدب/ 150.
37. النحو الوافي 414/4.
38. ينظر: أساليب النفي في العربية/ 109.
39. ينظر: التراكيب اللغــوية في العربية/ 338.
40. ينظر: الزمن في النحو العربي/ 174.
41. ينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته/ 20.
42. مشكل إعراب القرآن 1/ 285.
43. ينظر: بدائع الفوائد 107/1.
44. ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 64/1.
45. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي 5/ 171
46. ينظر: التفسير البسيط 254/2.
47. الكشاف 1/ 246-249.
48. الجامع لأحكام القرآن 1/ 351- 352.
49. ينظر: روح المعاني 1/ 199.
50. معاني القرآن 1/ 178.
51. شرح الرضي على الكافية 4/ 114. وينظر: البرهان في علوم القرآن 4/ 148.
52. ينظر: بدائع الفوائد 1/ 105.
53. ينظر: معاني النحو 4/ 47.
54. الخصائص 3/ 105.
55. شرح جمل الزجاجي 1/ 613.
56. ينظر على سبيل التمثيل: شرح التسهيل لابن مالــك 2/ 164، وأوضــح المســالك 2/ 186، والمنهــل الصافي 1/ 209.
57. ينظر البيت في: شرح ابن الناظم/ 184، وأوضح المسالك 2/ 189.

58. ينظر: أوضح المسالك 2/ 192.
59. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني 2/ 100، وروح المعاني 1/ 199.
60. ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الأشبيلي المعروف بابن العلج وصاحب البسيط، من نحويي الأندلس في القرن السابع الهجري. ينظر: بغية الوعاة 360/2.
61. ينظر: شرح التصريح على التوضيح 1/ 477- 478.
62. شرح الرضي على الكافية 4/ 109.
63. شرح الرضي على الكافية 83/4.
64. جواهر الأدب/ 150.
65. الفوائد الضيائية 2/ 257.
66. النحو الوافي 4/ 415.
67. ينظر: تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب (قسم الأدوات) 867/2.
68. تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب (قسم الأدوات) 867/2، وينظر: شرح التصريح على التوضيح 2/ 396.
69. حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح 2/ 247.
70. ينظر: الجنى الداني/ 90، والأشباه والنظائر 2/ 245.
71. التبيان في إعراب القرآن 1/ 43.
72. إعراب القرآن 1/ 37.
73. التبصرة والتذكرة 1/ 412.
74. ديوان الشنفرى/ 65.
75. أعجب العجب في شرح لامية العرب/ 40.
76. المرتجل/ 213.
77. شرح جمل الزجاجي 1/ 614.
78. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 1/ 154.
79. حاشية يس على ألفية ابن مالك 1/ 239.
80. إيضاح الوقف والابتداء 1/ 503.
81. التفسير البسيط 252/2.
82. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 1/ 107.
83. تفسير القرآن العظيم 1/ 329 -330. وينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل 1/ 58.
84. حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي 1/ 407- 408. وينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي 2/ 52.
85. ينظر: التعليقة على المقرب/ 395.

## المصادر والمراجع

**1-** الإتقان في علوم القرآن/ جلال الدين السيوطي(911هـ)، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، د- ت.
**2-** أساليب النفي في العربية/ الدكتور مصطفى النحاس، الكويت، 1979م.

3- الأشباه والنظائر في النحو/ جلال الدين السيوطي(911هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1985م.
4- الأصول في النحو/ أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي(316هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، 1999م.
5- أعجب العجب في شرح لامية العرب/ محمود بن عمر الزمخشري(538هـ)، مطبعة محمد مطر الوراق، مصر، الطبعة الثالثة، 1328هـ.
6- إعراب القرآن/ أبو جعفر أحمد بن محمد بن النحاس(338هـ)، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2004م.
7- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري(577هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1987م.
8- أنوار التنـزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي/ناصر الدين أبو الخير عبد الله ابن عمر الشيرازي البيضاوي(691هـ)،إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي،دار إحياء التراث العربي،بيروت، لبنان،د-ت.
9- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري(761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د- ت، د-ط.
10-الإيضاح العضدي/أبو علي الفارسي(377هـ)، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف بمصر،الطبعة الأولى،1969م.
11-الإيضاح في شرح المفصل/ أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي(646هـ)، تحقيق موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1982م.
12-إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل/ أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي(328هـ)، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1971م.
13-البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي (745هـ)، تحقيق عادل احمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001م.
14-بدائع الفوائد/ ابن قيم الجوزية(751هـ)، عني بتصحيحه والتعليق عليه إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د - ت.
15-البرهان في علوم القرآن/ بدر الدين الزركشي(794هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2001م.
16-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ جلال الدين السيوطي(911هـ)،تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004م.
17-التبصرة والتذكرة/ أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري(ق4هـ)، تحقيق الدكتور أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، 1982م.
18-التبيان في إعراب القرآن/ أبو البقاء العكبري(616هـ)، عني به محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998م.

19-تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب (قسم الأدوات)/ بدر الدين الدماميني(828هـ)، تحقيق الدكتور محمد بن مختار اللوحي، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2011م.
20-التراكيب اللغوية في العربية دراسة وصفية تطبيقية/ الدكتور هادي نهر، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1987م.
21-التطور النحوي للغة العربية/ المستشرق الألماني برجشتراسر، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، 2003م.
22-التعليقة على المقرب/ أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس النحوي(698هـ)، تحقيق الدكتور جميل عبد الله عويضة، منشورات وزارة الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى، 2004م.
23-التفسير البسيط (الجزء الثاني)/ أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي(468هـ)، تحقيق الدكتور محمد صالح عبد الله الفوزان، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة الرسائل الجامعية، 1430هـ.
24-تفسير القرآن العظيم/ ابن أبي الربيع (688هـ)، دراسة وتحقيق الدكتورة صالحة راشد غنيم، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، 1430هـ.
25-الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لِما تضمَّنه من السّنة وآي الفرقان/ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي(671هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006م.
26-الجنى الداني في حروف المعاني/ حسن بن قاسم المرادي(749هـ)، تحقيق الدكتور طه محسن،ساعدت جامعة بغداد على نشره، الطبعة الأولى، 1976م.
27-جواهر الأدب في معرفة كلام العرب/ علاء الدين الأربلي(نحو741هـ)، المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، الطبعة الثانية، 1970م.
28-حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ محمد الخضري(1287هـ)، ضبط وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1995م.
29-حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي/ شهاب الدين الخفاجي(1069هـ)، دار صادر، بيروت، د- ط، د- ت.
30-حاشية محيي الدين الشيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي/ محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي الحنفي(951هـ)، ضبطه وصححه محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1999م.
31-حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ محمد بن علي الصبان (1206هـ) في هامش شرح الأشموني.
32-حاشية يس على ألفية ابن مالك/ الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي (1061هـ)، المطبعة المولوية، فاس العليا، 1321هـ.
33-حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح/ الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي(1061هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر،د ـ ت.
34-الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل/ أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي(521هـ)، تحقيق سعيد عبد الكريم، دار الطليعة، بيروت، دار الرشيد، بغداد، الطبعة الأولى، 1980م.

35-الخصائص/ ابن جني(392 هـ)، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1403 هـ – 1983م.
36-دراسات في الأدوات النحوية/ الدكتور مصطفى النحاس، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الثانية،1986م.
37-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون/ شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد المعروف بالسمين الحلبي(756هـ)، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، والدكتور جاد مخلوف جاد، والدكتور زكريا عبد المجيد النوتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1994م.
38-ديوان الشنفرى/جمعه وحققه الدكتور إميل بديع يعقوب،دار الكتاب العربي،بيروت،الطبعة الثانية،1996م.
39-رصف المباني في شرح حروف المعاني/ أحمد بن عبد النور المالقي(702هـ)،تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، د ـ ت.
40-روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني/ أبو الفضل شهاب الدين الآلوسي (1270هـ)، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1994م.
41-زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته/ عبد الجبار توامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة،1994.
42-الزمن في النحو العربي/الدكتور كمال إبراهيم بدري،دار أمنية للنشر والتوزيع،الرياض،الطبعة الأولى،1404هـ.
43-شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك/بدر الدين محمد بن محمد بن مالك(686هـ)،تحقيق محمد باسل عيون السود،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،1420هـ – 2000م.
44-شرح التسهيل/ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الجياني الأندلسي(672هـ)،تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1990م.
45-شرح التصريح على التوضيح/خالد بن عبد الله الأزهري( 905هـ)،تحقيق محمد باسل عيون السود،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،الطبعة الأولى،2000م.
46-شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)/ ابن عصفور الاشبيلي(669هـ)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، مطابع مؤسسة دار الكتب، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، 1980م.
47-شرح ديوان الحماسة/أبو علي أحمد بن محمد بن الحسين المرزوقي(421هـ)،نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل،بيروت، الطبعة الأولى،1991م.
48-شرح ديوان الفرزدق/ ضبط معانيه وشروحه إيليا الحاوي،دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983م.
49-شرح الرضي على الكافية/ رضي الدين الاستراباذي(688هـ)،تحقيق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، إيران،1978م.
50-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب/ ابن هشام الأنصاري(761هـ)، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1998م.
51-شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ/ ابن مالك(672هـ)، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، 1977م.
52-شرح الكافية الشافية/ ابن مالك(672هـ)، تحقيق الدكتور عبد المنعم احمد هريدي، دار المأمون للتراث،

مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1982م.
53-شرح المفصل/ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش(643هـ)،عالم الكتب، بيروت، د- ت.
54- شرح المقدمة المحسبة/ طاهر بن أحمد بن بابشاذ(469هـ)، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، 1976م.
55-الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها/ أبو الحسين احمد بن فارس(395هـ)، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، لبنان، 1963م.
56-صحيح البخاري/ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري(256هـ)، ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، دار ابن الهيثم، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2004م.
57-صحيح مسلم/ أبو الحسن مسلم بن الحجاج(261هـ)، دار ابن الهيثم، القاهرة، 2001م.
58-الطارقية في إعراب ثلاثين سورة من المفصّل/ أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه(370هـ)، تحقيق الدكتور محمد محمّد فهمي عمر، مكتبة دار الزمان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2006م.
59- الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب) / نور الدين عبد الرحمن الجامي(898هـ)، تحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، 1983م.
60-الكتاب/سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(180هـ)،تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة. الجزء الأول، الطبعة الثالثة، 1988م/ الجزء الثالث، بلا طبعة، بلا تاريخ/ الجزء الرابع، الطبعة الثانية، 1982م.
61-الكشاف عن حقائق التنـــزيل وعيون الأقاويل في وجـــوه التأويل/ جار الله الزمخشري (538هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د-ت.
62-المحتسب في تبيين وجـــوه شواذ القراءات والإيضاح عنها/ ابن جني (392هـ)، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطابع التجارية، القاهرة، 2004م.
63-المحـــرر الوجيز في تفسير الكتاب العـــزيز/ ابن عطية الأندلسي (546هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001م.
64-المرتجل/أبو محمد بن الخشاب(567هـ)، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق، 1972م.
65-المستوفى في النحو،علي بن مسعود الفرغاني(ق 6 هـ)/ (أطروحة دكتوراه)، حسن عبد الكريم الشرع، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1978م.
66-مشكل إعراب القرآن/مكي بن أبي طالب القيسي(437هـ)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، دار الحرية للطباعة، بغداد، الطبعة الأولى، 1975م.
67-معاني الحروف/أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (384هـ)، تحقيق الدكتور عبـــد الفتـــاح إســـماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، 1986م.
68-معاني القرآن/أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(208هـ)، تحقيق محمد علي النجار واحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، 1980م.
69-معاني النحو/الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان، الطبعة الثانية، 2003م.
70-مفتاح العلوم/أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي(626هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان، الطبعة الأولى،2000م.

**71**-المفصـــل في علم العربية/ الزمخشري(538هـــ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، 1323هـــ.
**72**-المقتضب/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(285هـــ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت،1382هـــ -1963م.
**73**-المقدمة الجزولية في النحو/أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي(607هـــ)، تحقيق وشرح الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى للطبع والنشر، الطبعة الأولى، 1988م.
**74**-المنهل الصافي في شرح الوافي/بدر الدين الدماميني(828هـــ)، دراسة وتحقيق الدكتور فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008م.
**75**-النحـــو الوافي/عباس حسن، دار المعارف بمصـــر،القاهرة، الطبعة الخامسة، د – ت.
**76**-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ جلال الدين السيوطي(911هـــ)، تحقيق احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،– 1998م.